

«تيران وصنافير» إلى السيسي للتصديق عليها بعد انتهاء دور البرلمان

القاهرة - خديجة حمودة
مجدي عبد الرحمن

فور إعلان رئيس مجلس النواب د.علي عبد العال، موافقة البرلمان على اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية، حيث جاءت الموافقة بالوقت، فإن الإجراء التالي وفقا لنص المادة 151 من الدستور، هو قيام الأمانة العامة لمجلس النواب بإرسالها إلى رئاسة الجمهورية لعرضها على الرئيس عبد الفتاح السيسي ليصدق عليها، لتكون لها قوة القانون بعد نشرها في الجريدة الرسمية «جريدة الوقائع المصرية» وفقا لأحكام الدستور ومن ثم تدخل حيز التنفيذ الرسمي، ويتم إيداع نسخة منها في الأمم المتحدة، وتبدأ إجراءات تنفيذها دوليا.

رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي البرلمانية النائب كمال عامر، أعلن أن الاتفاقية لا تغفل من قبل البلدين إلا بعد التصديق عليها من قبل السلطات التشريعية في البلدين، ومضيفا أن الأوضاع داخل جزيرتي «تيران وصنافير» لن تتغير وستبقى كما هي، وكل ما سيحدث هو نقل الالتزامات إلى السعودية، مشيرا إلى أن القوات متعددة الجنسيات وضعها قائم في المياه الإقليمية السعودية طبقا لشروط توزيع القوات في المنطقة (ج).

وذكر عامر، أن السعودية تعهدت بالقيام بجميع الالتزامات تجاه الجزيرتين التي كانت تعهدت بها مصر عقب توقيعها اتفاقية السلام، مشيرا إلى أن مضيقي تيران يأخذ سمة التجارة الدولية ممنوع فيه الملاحة الدولية لأي سبب.

وأضاف أن تلك الإجراءات تاتي وفقا لنص المادة 151



الرئيس عبد الفتاح السيسي مجتمعاً برئيس الوزراء المتابعة الأداء الاقتصادي (رئاسة الجمهورية)

فوزي:

وزارة الخارجية

ستبدال الوثائق

مع نظيرتها

السعودية

السيسي: العلاقات

المصرية - الأميركية

ذات طابع

إستراتيجي

طرح 50 قطعة

أرض للاستثمار

العقاري و 28 ألف

قطعة للمواطنين

بالقرعة العلنية

من الدستور، حيث سترسل للرئيس عبد الفتاح السيسي للتصديق عليها، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقا لأحكام الدستور.

من جانبه، قال وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي يحيى كدواني، إن علاقة المجلس بالاتفاقية انتهت عقب إعلان الموافقة عليها وإرسالها إلى رئيس الجمهورية، للتصديق عليها، وأوضح، أنه أصبح من حق مصر التوقيع على التراتب الطبيعية الموجودة في المنطقة بعدما كان يحول عدم التصديق على الاتفاقية، هذا، وتوقع النائب مصطفى بكري، أن تكون للجزيرتين إدارة مصرية - سعودية مشتركة، فيما يتعلق ببعض الأمور الخاصة بالتنمية في الجزيرتين، وكذلك إنشاء الجسر الذي يربط بين الدولتين.

بروتوكولات تعاون

وفي سياق متصل، قال الفقيه الدستوري د.صلاح فوزي، إنه بعد موافقة البرلمان على الاتفاقية سترسل للسيسي للتصديق عليها لتنشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية، مؤكدا أنه لا يوجد التزام بتوقييت للإرسال أو

الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، خصوصا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتسوية الأزمات القائمة في عدد من دول المنطقة. أما بومبيو فقد أشاد بالعلاقات الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، مشيرا إلى حرص بلاده على تعزيزها والبناء عليها في كل الأزمات، في ضوء الأخطار المتزايدة التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط والعالم.

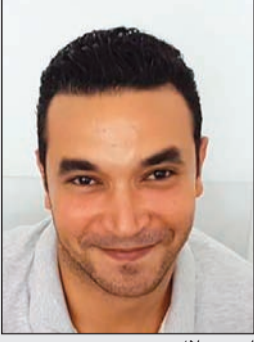
تنمية عمرانية

من جهة أخرى، أعلن وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية د.مصطفى مدبولي أن الوزارة تستعد لطرح 50 قطعة أرض للاستثمار العقاري «تنمية عمرانية متكاملة» بالمدن الجديدة قريبا، مشيرا إلى أن المساحات تتراوح بين 4 و400 فدان، وأوضح أنه سيتم أيضا طرح نحو 28 قطعة أرض للمواطنين المتميزة، والأراضي بمساحات متنوعة تناسب مختلف الشرائح، مقسمة بين أراضي الإسكان الاجتماعي، الأكثر تميزا. وأشار إلى أنه من المبادرات الجديدة، أيضا البدء في الشراكة في تنفيذ وحدات الإسكان الاجتماعي والمتوسط مع المستثمرين العقاريين، معلنا أن مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وافق بصورة نهائية على البدء في تنفيذ هذه الوحدات بمدينة 6 أكتوبر، بحيث يتولى المستثمرون العقاريون بناء وحدات سكنية لمتوسطي الدخل على جزء من الأراضي المنوحة لهم، وتسديد ثمن هذه الأراضي عينا في صورة وحدات كاملة التسطيب بالإسكان الاجتماعي، يقومون بتنفيذها وتسليمها للوزارة لتوزيعها على المستحقين.

وفي سياق متصل، قال الفقيه الدستوري د.صلاح فوزي، إنه بعد موافقة البرلمان على الاتفاقية سترسل للسيسي للتصديق عليها لتنشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية، مؤكدا أنه لا يوجد التزام بتوقييت للإرسال أو

وفي سياق متصل، قال الفقيه الدستوري د.صلاح فوزي، إنه بعد موافقة البرلمان على الاتفاقية سترسل للسيسي للتصديق عليها لتنشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية، مؤكدا أنه لا يوجد التزام بتوقييت للإرسال أو

كيف سيتحول المصريون من «الكاش» إلى المعاملات الإلكترونية؟



إيمن جلال

م. هبة الوكيل

عادل أمين

خلال الفترة المغفلة، مشيرة إلى أن دول الخليج لا تتعامل بالأوراق المالية في الوقت الحالي.

وأشارت، إلى أن مثل هذه القرارات ستسهم بشكل كبير في إنهاء فساد المحليات، وتساهم في تسهيل سرعة استصدار وإنهاء الخدمات لكل من رجال الأعمال والمستثمرين والمواطنين، بالإضافة إلى القضاء على الفساد المالي داخل المؤسسات باختلافها.

وبدوره، أكد عصام جلال وهو محاسب في أحد البنوك، أن سرعة الانتهاء من المعاملات الإلكترونية للجهات الحكومية ستؤسس لبداية قوية لتطبيق التعامل الإلكتروني لباقي الجهات في الدولة، ولكنه استبعد الانتهاء من النظام الإلكتروني في المدفوعات لكل المواطنين خلال عام واحد، أو إدراج كل القطاعات فيه، على اعتبار أنه أمر في غاية الصعوبة وأن تفعيل مثل تلك الآليات سيحتاج 5 سنوات على الأقل.

القطاع العقاري

وأشاد متعاملون في القطاع العقاري بتوجهات الرئيس السيسي الهادفة إلى خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، وتشجيع استخدام القنوات الإلكترونية في الدفع، حيث أكد أسامة الشاهين أن القرارات ستخدم القطاع العقاري من خلال اختصار الفترات الزمنية التي تضيع في إنهاء المعاملات المالية بسبب الروتين الحكومي وتقليص التداول النقدي وهو ما يوفر وقتا ثميننا لرجال الأعمال.

شركات المحمول

هذا، وتنتظر شركات الهاتف المحمول موافقة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات خلال اجتماعه المقبل على خدمات الدفع، والشراء، والبيع، عبر الهاتف، وهو ما سيفتح الباب أمامها لتقديم خدمة الدفع الإلكتروني لجميع الخدمات الحكومية، والخاصة، مثل غرامات المرور، وخدمات الشهر العقاري، وغيرها.

وفي هذا السياق، قال أمين جلال وهو موظف في شركة فودافون مصر، إن شركات الاتصالات انتظرت قرارات الرئيس السيسي بالتحويل إلى الدفع الإلكتروني منذ فترة طويلة، مؤكدا أن الإجراءات ستؤدي إلى تحريك المياه الراكدة في الجهاز الحكومي، الذي سيتحول إلى استخدام هذه التطبيقات الجديدة خلال الأشهر المقبلة، وتابع: «التحول لنظام المدفوعات الإلكترونية سيساعد الدولة في معرفة حركة انتقال الأموال وحجم الضرائب والجمارك المستحقة».

القاهرة - هالة عمران

جاء اعتماد الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال اجتماعه الأول بالمجلس القومي للمدفعوعات، لجموعه من القرارات التي تهدف إلى خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، لتشجيع استخدام القنوات الإلكترونية في عمليات الدفع.

وحول تأثير قرار تفعيل «القومي للمدفعوعات» على مجتمع الأعمال، وكيف سيتحول المصريون من مرحلة «الكاش» إلى المعاملات الإلكترونية وهل سيتقبل المواطن هذا التحول؟، قال نائب وزير المالية للسياسات الضريبية عمرو المنير، في اتصال مع «الأنباء» إن الفترة المقبلة ستشهد تولي «المجلس القومي للمدفعوعات» عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني الخاصة بمنظومة الضرائب والجمارك كاملة، كما أرجع تأجيل المنظومة الجديدة الخاصة بالضريبة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لحين التنسيق مع «الأعلى للمدفعوعات»، وذلك بهدف دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الرسمي.

من جانبه، قال نائب وزير المالية لشؤون الخزانة العامة محمد معيط، إن الوزارة ستتركز خلال الفترة المقبلة على التوسع في الدفع والتحويل الإلكتروني، موضحا أن «المجلس القومي للمدفعوعات» سيكون له دور كبير في ميكنة المعاملات التي تتم في السوق، سواء حكومية أو غير حكومية، ضمن خطة الدولة لتحقيق الشمول المالي، مع تفعيل الإجراءات التي تساعد على تحقيق ذلك.

صرف الرواتب

من جانبه، قال الخبير المصرفي عادل أمين لـ «الأنباء»، إن من أهم ما يؤديه «القومي للمدفعوعات» هو إجبار الشركات التابعة للمواطنين العام والخاص على تفعيل منظومة صرف الرواتب والمعاشات إلكترونيا عبر ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنوك، وأن يكون التعامل بالنقد السائل في حدود معينة، وفرض حد أقصى لتداول النقد خارج الجهاز المصرفي، وأن تصبح أغلب المدفوعات من خلال التحويلات المصرفية.

فساد المحليات

وفي السياق ذاته، قالت م. هبة الوكيل، إن هناك ضرورة ملحة لتفعيل التعامل الإلكتروني والابتعاد عن التعامل بـ «الكاش»،

هنا القاهرة

مما يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أكد نائب رئيس البنك الأهلي محمد أبو الفتوح أن القرار يبعث برسالة طمأنة على تعافي الاقتصاد وأن تحسن الاحتياطي النقدي وتوافر السيولة الدولية بالبنوك سيبان رئيسيان لاتخاذ البنك المركزي لهذا القرار في الوقت الراهن.

أعلنت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي د.سحر نصر عن إطلاق أول مركز اتصالات للهيئة العامة للاستثمار، للتواصل مع المستثمرين وممثلي الشركات من خلال الخط الساخن رقم 16035، من الساعة 8 صباحا إلى 8 مساء يوميا، وأشارت إلى أن خدمة الخط الساخن، تأتي ضمن الخطوات التي تتخذها الوزارة لتفعيل قانون الاستثمار الجديد، وتقليل البيروقراطية، وتقديم خدمات إلكترونية للمستثمرين ومساعدتهم على إنشاء شركات إلكترونية.

إعداد: ناهد إمام

منترقات دولية

موسكو تعرض منح اللجوء السياسي على كومي عقوبات أميركية جديدة ضد روسيا



ترامب وزوجته ميلانيا خلال زيارة مستشفى ميمستار للاطمئنان على النائب الجمهوري ستيف سكاليس (أفب)

عواصم - وكالات: وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بالأغلبية الكاسحة على فرض عقوبات جديدة ضد روسيا على خلفية اتهامها بالتدخل في الانتخابات الرئاسية العام الماضي مع إلزام الرئيس دونالد ترامب بالحصول على موافقة الكونغرس قبل أي تخفيف للعقوبات الحالية.

واتخذ المجلس القرار امس الاول بتأييد 97 عضوا مقابل معارضة عضوين فقط وجاء في إطار تعديل لمشروع قانون خاص بفرض عقوبات على إيران.

ويهدف القرار الى معاقبة روسيا على قضايا منها «تدخلها» في الانتخابات الرئاسية الأميركية وضم شبه جزيرة القرم ودعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد في الحرب التي تشهدها بلاده.

وعلى الفور، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتن امس خلال لقائه السنوي للرد على أسئلة المواطنين الروس إن العقوبات الأميركية الجديدة المقترحة فرضها على روسيا دليل على صراع سياسي داخلي في الولايات المتحدة،

ترامب يدافع

عن نفسه ضد

اتهامه بإعاقه

القضاء

مضيفا ان سياسة فرض واشنطن العقوبات على موسكو بذرائع مختلفة تهدف دائما إلى محاولة احتواء روسيا.

هذا، وقد عرض بوتن، على مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي السابق، جيمس كومي، منحه حق اللجوء السياسي في روسيا إذا ما تعرض للملاحقة في الولايات المتحدة.

وقال بوتن «إنه لأمر غريب أن يقوم مدير الاستخبارات بتسجيل الحوار مع القائد الأعلى للحلاد، وبعد ذلك يسلم تسجيلاته عبر صديقه إلى وسائل الإعلام.»

التحقيق، واصفا ذلك الأمر بأنه «أمر مشين ولا يمكن قبول أعذار فيه وغير قانوني»، لكنه لم ينف تقرير الصحفية، بدوره، غررد ترامب: «لقد اختلقوا قصصا كاذبة بشأن حدوث تنسيقات مع الروس، وحاوولون الآن إثبات إعاقه القضاء مستخدمين قصصهم الكاذبة، جميل.»

هذا وقد ذكرت «واشنطن بوست» أيضا أن ترامب يصدد الكشف عن سياسة جديدة بشأن كوبا بعد أن تعهد بإلغاء سلسلة من القرارات التي وقعها سلفه باراك أوباما والتي تصب في تغيير السياسة الأميركية تجاه تطبيع العلاقات مع كوبا. وقالت إنه: «بينما كان فريق الأمن القومي لترامب يعمل خلال الأسابيع القليلة الماضية على سياسة كوبا الجديدة للمو عودة التي تهدف إلى التراجع عن انفتاحات إدارة أوباما الدبلوماسية والاقتصادية على الجزيرة، اندفع تيار مستمر من المشرعين ورجال الأعمال وخبراء في شؤون كوبا لتقديم توجيهات إلى البيت الأبيض، وباستثناء القليل منهم، كانت نصيحتهم: لا تفعل ذلك.»

البرلمان الأوروبي يرفع الحصانة عن مارين لوبان

عواصم - وكالات: قرر البرلمان الأوروبي، امس رفع الحصانة البرلمانية عن عضوته، زعيمة حزب «الجهبة الوطنية» الفرنسي (يمين متطرف)، مارين لوبان. ووافقت الجمعية العامة للبرلمان، على رفع الحصانة عن مارين بناء على طلب من وزارة العدل الفرنسية. وتجري محاكمة لوبان في فرنسا، على خلفية تصريحات تضمنت كراهية دينية وعرقية.»

وخسرت لوبان الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي جرت في 7 مايو الماضي، أمام المرشح الوسطي إيمانويل ماكرون، بواقع 33,9٪ من الأصوات، مقابل 66,1٪ لماكرون. وأمس الاول قرر البرلمان الأوروبي، رفع الحصانة البرلمانية عن الأب جان ماري لوبان، الزعيم السابق لحزب الجبهة الوطنية الفرنسي البيئي، وميلين تروكزينسكي العضوة فيه، بناء على طلب من وزارة العدل الفرنسية. ورفعت دعوى ضد الأب لوبان، عقب تصريحات عنصرية له على إحدى الإذاعات، عام 2009، ادعى فيها أن «90٪ من مرتكبي الجرائم، هم من المهاجرين، أو من أصول مهاجرة.»

وسبق أن رفعت الحصانة البرلمانية عن لوبان الأب 4 مرات، لأسباب مشابهة. أما «تروكزينسكي»، فقد رفعت بحقها دعوى بدتاجيح الكراهية العرقية، والتشجيع على العنف عبر التحريض العنصري، إثر تغريدات عنصرية لها على موقع «تويت» عام 2015.

الرئيس الفنزويلي يتهم خصومه بـ «إغواء» المتظاهرين بالمخدرات ويهددهم بالسجن

كاراكاس - د.ب.؛ هدد الرئيس الفنزويلي نيكولا مادورو زعماء المعارضة بالسجن، وذلك بعدما أسفرت احتجاجات شهدتها البلاد إلى إصابة 28 آخرين.

وانتهم الزعيم الاشتراكي أمس الأول (بالتوقيت المحلي) خصومه بـ«إغواء» الشباب على مواجهة الشرطة مقابل إمدادهم بالمواد المخدرة. وأضاف: «إنهم مسؤولون عما يفعلونه بالشباب، وسيدفعون ثمن هذا بارسالهم للسجن.»

كما حمل المعارضة، ومن بينهم هنريك